سياسة الدولة في مصر نحو خصخصة مشروعات المرافق العامة

المشكلات والتنظيم القانوني الأمثل

(دراســـة مقـــارنـة)

FUA
Library
D

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة

ميادة عبد القادر أحمد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد رفعت عبد الوهاب

استاذ القانون العام

كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : legal
Serial No : 608
Classification : 343

٢٠١١

CamScanner

ملخـــص

أقبلت مصر على عهد جديد من الانفتاح الاقتصادي، بعد أن كانت تعتمد بصفة أساسية على دور القطاع العام في توفير الكثير من الخدمات مثلما كان دائماً بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يضمن تطبيق الخصخصة في مصر توافر المبادئ الأساسية للمرفق العام من دوام سير المرفق الذي يخضع للخصخصة، وضمان استمرار توفير الخدمات للمواطن، وما هي المرافق العامة القابلة للخصخصة ؟ وهل يمكن خصخصة كافة المرافق العامة القابلة للخصخصة ؟ وضمان استمرار توفير الخدمات للمواطن ؟ وماهي المرافق العامة القابلة للخصخصة ؟ وهل يمكن خصخصة كافة المرافق العامة الموجودة في الدولة أم تقتصر على بعض المرافق الاقتصادية فقط ؟ وما هي الضمانات والضوابط التي قد تضعها الدولة لضمان استمرار تقديم الخدمة وبسعر مناسب دون الدخول في مشاكل احتكار ؟ وأي نوع من الرقابة يجب أن تفرضه الدولة علي هذه المشروعات المخصخصة ؟

و كان لزاماً علينا من أجل الوصول للآراء والحلول السليمة في مثل هذه المشكلات أن نهتدي بنماذج متقدمة في تطبيق الخصخصة مثل فرنسا وإنجلترا كما أن التعرض لمشكلة العمالة باعتبارها من أهم مشكلات تطبيق الخصخصة ومحاولة إيجاد الحلول لها أمراً ضرورياً.

و لابد من تقييم البرنامج المصري في الخصخصة والوقوف علي أوجه الإيجابيات والسلبيات. أما من الناحية الدستورية فقد طبقت الخصخصة في مصر في ظل دستور اشتراكي مما أثار فكرة مدى دستورية خصخصة مرفق عام في مصر، إلي أن تم تعديل الدستور المصري ليلغي كل مظاهر **الاشتراكية الموجودة دون النص صراحة على النظام الاقتصادي الرأسمالي، وفي ظل هذه الهزة الدستورية، يجب مراعاة الطبقة الفقيرة وفرض نوع من الرقابة السياسية (رقابة برلمانية، رقابة للرأي العام).**